ACT Arab CRISES Team
فريق الأزمات العربي

مركز دراسات الشرق الأوسط ـ الأردن
Middle East Studies Center
Jordan
MESC

المبادرة الروسية

لنزع الأسلحة الكيميائية السورية

Issue No. 002
6th October 2013

العدد الثاني
6 تشرين أول/أكتوبر 2013

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم، ما أمكن، ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الملخص التنفيذي	٣
أولاً: الدوافع والأهداف	٦
ثانياً: قراءة في القرار الدولي والتحديات والمعوقات أمام تطبيقه	٨
١. قراءة في القرار الدولي	٨
٢. المعوقات والتحديات أمام تطبيق القرار	١٠
ثالثاً: الإنعكاسات.....	١١
رابعاً: التوقعات	١٤
خامساً: الخاتمة	١٤
الملخص التنفيذي بالانجليزية	١٦

المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية

الملخص التنفيذي

في أعقاب تعرض مناطق في غوطة دمشق الشرقية للقصف بالسلاح الكيميائي في يوم ٢٠١٣/٨/٢١، هددت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا، وفي وسط هذا المشهد خرجت المبادرة الروسية بشأن نزع الأسلحة الكيميائية السورية التي وافق عليها النظام السوري على الفور، ولتبدأ على أساس المبادرة والتفاهمات الروسية- الأمريكية التي تلتها مفاوضات في مجلس الأمن الدولي أفضت إلى إصدار القرار ٢١١٨ بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٧، والذي عبّر عن توافق دولي في الشأن السوري هو الأول من نوعه منذ آذار/ مارس ٢٠١١ حين اندلع النزاع المسلح في البلاد.

ركّز قرار مجلس الأمن على تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، غير أنه تضمن إشارات عامة ومختصرة إلى تسوية سياسية شاملة دون جدول زمني محدد على أساس إعلان جنيف-١، الذي ينص على بقاء النظام السوري أو "أجزاء منه" مع إشراك المعارضة في الحكم، وفي المقابل حدّد القرار إطاراً زمنياً لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية لا يتعدى النصف الأول من العام ٢٠١٤، وهو إطار يتزامن مع نهاية ولاية الرئيس السوري بشار الأسد في تموز/ يوليو من العام نفسه.

شكلت المبادرة الروسية فرصة سانحة لجميع الأطراف ذات الصلة بالأزمة السورية لكسب مزيد من الوقت والتوجه في المقابل نحو مخارج سياسية مناسبة من الوضع الراهن تحقق لكل منها أعلى قدر ممكن من المصالح، كما كان للمبادرة جملة من الانعكاسات على هذه الأطراف فصل فيها التقرير.

يواجه تطبيق قرار مجلس الأمن العديد من التحديات والمعوقات، فمن الناحية السياسية تُعدّ مسألة النوايا التي تُضمرها الأطراف المختلفة، وخصوصاً النظام السوري والولايات المتحدة الأمريكية عاملاً حاسماً في تطبيق القرار على الأرض، كما أن عدم حماسة أطراف إقليمية وجهات في المعارضة السورية عن مضمون المبادرة والقرار، وفي مجالات أخرى تبرز عدد من التحديات أمام تنفيذ القرار الدولي، ومن أبرزها أمن فرق العمل الدولية وخصوصاً خلال عملها وتحركها، ودرجة تعاون واستجابة النظام وقوى المعارضة المسلحة لمتطلبات

عمل فرق العمل الدولية، وإمكانية توفر الموارد المالية، والمتطلبات الفنية والبنيوية لعملية التدمير والزمن اللازم؛ فضلاً عن معالجة الآثار المتوقعة على البيئة والإنسان نتيجة تدمير الأسلحة الكيميائية.

تذهب التوقعات بشأن قرار مجلس الأمن والمبادرة الروسية في ثلاثة اتجاهات أساسية: أولها أن يفشل تطبيق القرار والمبادرة على افتراض أن أغلب الأطراف المعنية وافقت مبدئياً لكسب الوقت وتجنب تداعيات غير مرغوبة، خاصةً وأن تطبيق القرار يواجه الكثير من التحديات والعقبات قد تؤدي إلى فشله أو إفشاله. وربما يعني فشل تطبيق القرار والمبادرة العودة إلى مربع الضربة العسكرية أو التهديد بها مجدداً. أما الاتجاه الثاني فيرجح تطبيق القرار والمبادرة من خلال توافق دولي على تنفيذ القرار الدوليّ الذي رأت فيه كل الأطرف نوعاً من الحل الوسط يحفظ جزءاً من مصالحها. بينما يتأرجح الاتجاه الثالث بين الفشل والنجاح لأن قرار مجلس الأمن يحمل في طياته بعض عوامل الإحباط والفشل بسبب التحديات التي تواجه التطبيق، لكنه قد يُبقي الأوضاع على ما هي عليه على الأرض لفترة من الزمن تسمح لمختلف الأطراف بإعادة تقييم مواقفها والتقدم باتجاه خيارات أخرى.

وعلى صعيد الأزمة والحرب الأهلية في سوريا فلا تزال الأوضاع على ما هي عليه قبل المبادرة الروسية وبعدها، حيث استمرت الحرب تحصد أرواح السوريين وتشردهم وتدمر بلادهم؛ ذلك أن هذه المبادرة ركزت في الأساس على نزع السلاح الكيميائي السوري. ومع ذلك يبقى الاحتمال مفتوحاً أمام تسوية سياسية شاملة انطلاقاً من إعلان جنيف-١ في حال انسحبت التفاهمات الروسية- الأمريكية بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية إلى الشق السياسي.

وبمنظور أوسع قد يتعدى الأزمة السورية، ولكنه يبقى على صلة بها، فقد طرحت المبادرة الروسية أسئلة عديدة بشأن البيئة الإقليمية والدولية لا تزال تحتاج، حسب تقدير فريق الأزمات العربي، من المختصين في العلاقات الدولية إلى قراءة متأنية وعميقة وصولاً إلى نتائج دقيقة، ومن هذه الأسئلة ما يتصل بالعلاقات الأمريكية- الروسية والتحولات بشأن مكانة روسيا الدولية، وكذلك العلاقات الأمريكية- الإيرانية وإمكانية التحول فيها على خلفية "التفاهم" على ملف إيران النووي وما يمكن أن يتركه ذلك من انعكاسات على تزايد نفوذ إيران الإقليمي، وربما على تشكّل مشهد إقليمي جديد سوف يترك آثاره على كافة دول الإقليم، ومن ضمنها الدول العربية وتركيا وإسرائيل.

المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية *

في أعقاب تعرض مناطق في غوطة دمشق الشرقية للقصف بالسلاح الكيميائي في يوم ٢٠١٣/٨/٢١، هددت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا، وفي وسط هذا المشهد خرجت المبادرة الروسية بشأن نزع الأسلحة الكيميائية السورية التي وافق عليها النظام السوري على الفور، ليؤجل الرئيس الأمريكي توجهه إلى الكونجرس بغرض تفويضه بتنفيذ الضربة ضد سوريا، ولتبدأ مفاوضات بين الدول الكبرى لإصدار قرار دولي من مجلس الأمن يعبّر عن التوافق الدولي في هذا الشأن.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة الروسية التي جرى التفاوض على أساسها في مجلس الأمن شملت أربع مراحل، نصت في الأولى على انضمام دمشق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ثم تفصح عن مواقع تخزينها وصنعها، على أن تسمح لمفتشي المنظمة بالتحقيق بشأنها، وقضت المرحلة الأخيرة بتحديد كيفية تدمير الأسلحة وذلك بالتعاون مع المفتشين[١]، وهو ما أفضى إلى تفاهمات روسية- أمريكية تم الاتفاق عليها في جنيف وتم تقديمها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٠١٣/٩/١٧[٢].

وفي ٢٠١٣/٩/٢٧ أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم ٢١١٨ الذي أدان فيه أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا، وخاصة الهجوم الذي وقع في ٢٠١٣/٨/٢١، كما أيّد قرار مجلس الأمن قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (EC-M-33/DEC.1)[٣] الذي يشمل تدابير خاصة للتدمير

---

* أعدّ هذه الورقة **فريق الأزمات العربي (ACT) في مركز دراسات الشرق الأوسط-الأردن** في ٢٠١٣/١٠/٦، ويضم الفريق كل من: **الفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود**/ الباحث الاستراتيجي، و**اللواء المتقاعد موسى الحديد**/ الباحث الاستراتيجي وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط، **الأستاذ عاطف الجولاني**/ مدير تحرير صحيفة السبيل اليومية، **الدكتور عبد الحميد الكيالي**، مدير وحدة الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية في مركز دراسات الشرق الأوسط، **الأستاذ جواد الحمد**/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

[١] موقع الجزيرة نت، ٢٠١٣/٩/١٢، في: http://www.aljazeera.net/news/pages/23e61392-7b1d-4044-a891-68a660e1d7fc

[2] See: JOINT NATIONAL PAPER BY THE RUSSIAN FEDERATION AND THE UNITED STATES OF AMERICA: FRAMEWORK FOR ELIMINATION OF SYRIAN CHEMICAL WEAPONS in: http://www.opcw.org/fileadmin/OPCW/EC/M-33/ecm33nat01_e_.pdf

[٣] للاطلاع على قرار المجلس التنفيذي لحظر الأسلحة الكيميائية الخاص بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية انظر: http://www.opcw.org/fileadmin/OPCW/EC/M-33/ecm33dec01_e_.pdf

العاجل لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا والتحقق الصارم من ذلك، ودعا إلى التطبيق الكامل لذلك القرار بأكثر الطرق سرعة وأماناً. ونص القرار ٢١١٨ على أنه لا يجوز لسوريا أو أي طرف فيها استخدام أو تطوير أو إنتاج أو امتلاك أوتخزين الأسلحة الكيميائية أو نقلها بشكل مباشر أو غير مباشر لدول أو أطراف أخرى. وشدد القرار على ضرورة أن تتعاون سوريا بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بما في ذلك الامتثال لتوصياتهما ذات الصلة، كما يفوّض فريقاً من الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا. وطلب قرار مجلس الأمن من الأمين العام والمدير العام للمنظمة التعاون بشكل وثيق لتطبيق قراري المجلس التنفيذي ومجلس الأمن، وأيد القرارُ إعلانَ جنيف الصادر في ٣٠/ ٦/ ٢٠١٢ الذي حدّد عدداً من الخطوات الرئيسية بدءاً من تشكيل هيئة حكم انتقالية تمارس كامل الصلاحيات التنفيذية، وإمكانية أن تضم تلك الهيئة أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومجموعات أخرى، ودعا قرار مجلس الأمن إلى عقد مؤتمر دولي بشأن سوريا من أجل تنفيذ بيان جنيف في أقرب وقت ممكن، وأهاب بجميع الأطراف السورية المشاركة بجدية وعلى نحو بناء في المؤتمر، ونصت الفقرة الأخيرة من القرار على أنه في حالة عدم الامتثال سيتم فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[٤].

أولاً: الدوافع والأهداف

ابتداءً شكلت المبادرة الروسية فرصة سانحة لجميع الأطراف ذات الصلة بالأزمة السورية لكسب مزيد من الوقت، والتوجه في المقابل نحو مخارج سياسية مناسبة من الوضع الراهن تحقق لكل منها أعلى قدر ممكن من المصالح.

١. **فبالنسبة للولايات المتحدة** شكلت المبادرة فرصة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، وهو ما يعني إضعاف القدرات الاستراتيجية التي تشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة وعلى رأسهم إسرائيل، كما جنبت المبادرة الولايات المتحدة مخاطر توسع الضربة العسكرية ضد سوريا

[٤] أنظر مركز أنباء الأمم المتحدة، ٢٠١٣/٩/٢٧، في: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=19511#.UkfDRlO0s5s
للاطلاع على نص قرار مجلس الأمن ٢١١٨ وملاحقه انظر:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N13/489/21/PDF/N1348921.pdf?OpenElement

إلى صراع إقليمي يشمل إيران وإسرائيل، بالإضافة إلى أنها جنبت الإدارة الأمريكية التوجه إلى الكونجرس للحصول على تفويض بشأن الضربة، ووفرت عليها تكاليف مادية ربما يكون الاقتصاد الأمريكي، الذي ما زال يعاني من آثار الأزمة المالية العالمية، في غنىً عنها. هذا فضلاً عن أن توجيه ضربة عسكرية أمريكية دون تفويض من مجلس الأمن ومن دون غطاء دولي قد يزيد من احتمالات ردود فعل أو انعكاسات لا يرغبها الأمريكيون وحلفاؤهم.

٢. **أما بالنسبة لروسيا،** فرغم أنها لم تكن لتنجرّ إلى أي مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة بشأن سوريا، غير أن المبادرة شكلت فرصة لروسيا لتجنيب منطقة الشرق الأوسط مواجهة قد تتطور إلى حرب إقليمية يمكن أن تُفضي إلى خسارتها لسوريا التي تشكل أهم مناطق نفوذها في منطقة المتوسط، كما أن طرح المبادرة حقق لروسيا "انتصاراً" دبلوماسياً عزز من مكانتها الدولية، ودعم محور إيران-روسيا- الصين مقابل محور تركيا ودول الخليج العربي وفرنسا الذي بدا متحمساً للضربة الأمريكية، وأظهرت المبادرة روسيا على الساحة الدولية بصورة الدولة التي تمكّنت أن تحتوي دبلوماسياً صراعاً أوشك على الانفجار في منطقة الشرق الأوسط.

٣. **ومن جانبها رأت إيران** في المبادرة الروسية فرصة لتجنب مواجهة شاملة محتملة مع الولايات المتحدة، وربما إسرائيل، سيكون لها تداعياتها الكبيرة على برنامجها النووي واقتصادها ونفوذها الإقليمي ووضعها الدولي. كما جنبت المبادرة إيران احتمال خسارتها لحليف استراتيجي في المنطقة، وهو النظام السوري، وربما حزب الله أيضاً، في حال تدحرجت الضربة إلى حرب إقليمية. كما شكلت المبادرة بعيون إيران نافذة لتحسين موقفها التفاوضي بشأن برنامجها النووي من خلال "صفقة" مقايضة بالسلاح الكيماوي السوري، مقابل تجميدها لبرنامجها النووي في مستوياته الحالية، ورفع العقوبات الدولية عنها، وهو ما يشكل متنفساً لاقتصادها الذي يعاني بسبب هذه العقوبات، وربما يعدّ هذا الاتجاه للتعامل مع المبادرة إنجازاً لحكومة الرئيس "الإصلاحي" حسن روحاني أمام ناخبيه.

٤. **وبالنسبة لسوريا** فقد جنّبت المبادرة النظام ضربة عسكرية لم تكن لتقتصر على تدمير قوته الاستراتيجية الكيميائية، وإنما كانت لتتعداها إلى قدراته التقليدية، كما كان للضربة في حال تلتها ردود أفعال ساخنة من الأطراف الإقليمية المعنية أن تتوسع لتؤدي إلى إسقاط النظام، فضلاً عن أن موافقة النظام السوري على المبادرة وفّرت لحليفه الروسي فرصة قيادة الدبلوماسية الدولية بما يتصل بالملف السوري، وسيكون لهذا الموقف انعكاساته المهمة على موقف روسيا من النظام، أما **المعارضة السورية** التي أيّدت الضربة العسكرية فقد اعتُبِرت المبادرة إجهازاً على موقفها، وربّما تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تعويضها من خلال تزويدها بأسلحة نوعية لمواجهة النظام، وهو ما قد تستخدمه الولايات المتحدة لفرض مزيد من الضغوط على النظام السوري في حال بدا متردداً أو مناوراً بشأن تنفيذ المبادرة على الأرض.

ثانياً: قراءة في القرار الدولي والتحديات والمعوقات أمام تطبيقه

١. قراءة في القرار الدولي

حقّق مجلس الأمن بإصداره القرار ٢١١٨ توافقاً دولياً هو الأوّل من نوعه في الشأن السوري منذ اندلاع الأزمة السورية في آذار/ مارس ٢٠١١، وهو ما يشير إلى تفعيل دور المجلس في الأزمة، واحتمال أن يتطور هذا الدور في إطار تسوية شاملة.

ركّز قرار مجلس الأمن على تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، غير أنه تضمن إشارات إلى تسوية سياسية شاملة على أساس إعلان جنيف-١ وعقد مؤتمر دولي "في أبكر وقت ممكن"، وذلك في مقدمة القرار والبندين ١٦و١٧ تحت عنوان "الانتقال السياسي"، وهي إشارات عامة ومختصرة ولا تتضمن أي جدول زمني. وفي المقابل فإن قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يحدّد إطاراً زمنياً لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية لا يتعدى النصف الأول من العام ٢٠١٤، ويُلاحظ بأن هذا الإطار يتزامن مع نهاية ولاية الرئيس السوري بشار الأسد في تموز/ يوليو من العام نفسه، حيث يدلّ ما سبق على أن "التسوية السياسية الشاملة" في

حال التوصل إليها ربّما تتضمن بقاء النظام السوري أو "أجزاء منه" مع إشراك المعارضة في الحكم، وذلك حسب ما ينص عليه إعلان جنيف-١، وهو ما يزيد من الضغوط على النظام السوري والمعارضة للمشاركة في مؤتمر جنيف-٢ في حال كانت تسوية الأزمة جزءاً أصيلاً من التفاهمات الروسية- الأمريكية، ولم تقتصر على تدمير الأسلحة الكيميائية السورية كما قد يستنتج من قرار مجلس الأمن الدولي.

وفي تحليل للدلالات السياسية لمضمون القرار الدولي، فقد أدان القرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، غير أنه لم يُحمّل النظام السوري أي مسؤولية عن استخدام هذا النوع من الأسلحة، وربّما يذهب التحليل إلى أن طرح المبادرة من قبل روسيا وقبول النظام السوري الفوري بها يَعني ضمناً إقرار النظام باستخدامه الأسلحة الكيميائية، وخصوصاً في الغوطة الشرقية؛ إذ ليس هناك ما يُبرّر مبادرة الروس إلى تدمير السلاح الكيميائي السوري، وكذلك موافقة النظام إن لم يكن الأخير قد أقدم بالفعل على استخدام السلاح الكيميائي، وبات يخشى الضربة العسكرية الأمريكية التي قدّر بأنها يمكن أن تؤدي إلى سقوطه.

وبغضّ النظر عمّن يتحمل المسؤولية عن الحرب الدائرة في سوريا وما ألحقته من دمار شامل للبلاد، فإن السلاح الكيميائي السوري، وكذلك القدرات الاستراتيجية السورية تبقى جزءاً مهماً من مقدرات الشعب السوري والشعوب العربية، وإن تدمير هذه الأسلحة لا يمكن أن يعني إلا مزيداً من الإضعاف لمقومات الأمن القومي العربي بعد تدمير قدرات العراق الاستراتيجية التقليدية منها وغير التقليدية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القرار ٢١١٨ لم يُشر من قريب أو بعيد إلى إسرائيل التي لا تمتلك فقط أسلحة كيميائية، وإنما أسلحة بيولوجية ونووية تُشكّل مصدر تهديد دائم للمنطقة بكاملها، وهو ما يؤكّد بأن القرار الدولي والتفاهمات الروسية-الأمريكية تعمل في إطار معادلة دولية طرفها الأول الإبقاء على تفوق إسرائيل النوعي في المنطقة، وتأمينها على المدى البعيد، أما طرفها الثاني فهو انتكاسة وهزيمة واضحة للسياسات العربية المبنيّة على مصالح الأنظمة الضيقة، حيث يكون حفظ النظام أهم من الأمن القومي أو مساوياً له.

٢. المعوقات والتحديات أمام تطبيق القرار

يواجه تطبيق قرار مجلس الأمن ٢١١٨ الذي تمخض عن المبادرة الروسية العديد من التحديات والمعوقات، ومن أهمها:

فمن الناحية السياسية تُعدّ مسألة النوايا التي تُضمرها الأطراف المختلفة، وخصوصاً النظام السوري والولايات المتحدة الأمريكية عاملاً حاسماً في تطبيق القرار على الأرض، علماً بأن النظام السوري أبدى تجاوباً كبيراً، إلى الآن، في تطبيق القرار الدولي، حيث بادر إلى تطبيق الخطوات الأولى من القرار بشكل أبكر مما يحدّده الجدول الزمني المتضمن في القرار الدولي. غير أن عمل الفرق الدولية ما زال في بداياته، وربما يسعى النظام إلى استغلال بعض الأوضاع الميدانية بغرض المناورة في التطبيق، كما أن عدم حماسة أطراف إقليمية كتركيا ودول خليجية، وعدم رضا أطراف في المعارضة السورية عن مضمون المبادرة والقرار، قد يشكل معوّقا في حال قررت بعض هذه الأطراف العمل ضد تطبيق القرار والسعي لإفشاله لما يتضمن نجاح تطبيقه من انعكاسات سياسية يصب بعضها في صالح النظام السوري.

وفي مجالات أخرى تبرز عدد من التحديات أمام تنفيذ القرار الدولي، ومن أبرزها أمن فرق العمل الدولية وخصوصاً خلال عملها وتحركها، ويندرج في هذا السياق تأثير الاشتباكات المسلحة على عمل الفرق، واحتياطات الأمان المطلوب أخذها، ودرجة تعاون واستجابة النظام وقوى المعارضة المسلحة لمتطلبات عمل فرق العمل الدولية، وعدم توفر خبرة سابقة لعمليات تدمير أسلحة كيميائية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وإمكانية توفر الموارد المالية، المتطلبات الفنية والبنيوية لعملية التدمير والزمن اللازم؛ ناهيك عن معالجة الآثار المتوقعة على البيئة والإنسان نتيجة تدمير الأسلحة الكيميائية.

ثالثاً: الانعكاسات

أدت المبادرة إلى تراجع احتمالات الضربة العسكرية الأمريكية وجنبت كل الأطراف ما يمكن أن ينتج عنها من احتمالات وتداعيات سلبية قد تختلف في درجاتها، ومع ذلك فإن انعكاساتها على الأطراف تتفاوت وفق ما يلي:

١. **الموقف الأمريكي والأوروبي**، فالنسبة **للولايات المتحدة** كشف الاستعداد الأمريكي للتعاطي مع المبادرة الروسية حقيقة أن الموقف الأمريكي من الضربة العسكرية لا يحتكم إلى البعد الأخلاقي، وهو الذي كان في الأصل بررها بضرروة معاقبة النظام السوري الذي استخدم أسلحة كيميائية ضد مدنيين عزّل من أبناء شعبه، كما بينت المبادرة أن الموقف الأمريكي يعطي الأولوية لنزع السلاح الكيميائي السوري، الذي يشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وعلى رأسهم إسرائيل، لكن المبادرة جعلت القرار الأمريكي يخضع لعوامل الإدارة المشتركة للملف مع روسيا، وليس مستقلاً عنها. أما **الموقف الأوروبي** فلم يخرج عن الإطار العام للمواقف الأوروبية فيما يتصل بالقضايا الدولية، وهو موقف داعم ومكمل للموقف الأمريكي ولا يخرج عنه، وذلك لاعتبارات تتعلق بحجم القوة الأوروبية العالمية في المجال العسكري والاقتصادي.

٢. وفي **الجانب الروسي** أظهرت المبادرة نجاح الدبلوماسية الروسية في طرح بديل يُحقّق هدف الضربة العسكرية، وهو التخلص من الأسلحة الكيميائية السورية، بدون كلف وتبعات الضربة، كما أسهمت المبادرة في تعزيز مكانة روسيا الدولية ونفوذها في الشرق الأوسط.

٣. أما **النظام السوري** فقد تسببت الموافقة الفورية الرسمية السورية على المبادرة بفتح الباب أمامه للعودة إلى المعادلة والخارطة السياسية، كما أتاحت له فرصة الحفاظ على قدراته العسكرية التقليدية الاستراتيجية، وذلك في ضوء الحديث عن قوة صاروخية كبيرة متعددة المدى، غير أن الموافقة على المبادرة والقرار الدولي قد تشكل مدخلاً لتنازلات استراتيجية في المستقبل تحت ضغوط دولية قد تُفضي

إلى إضعاف القدرات الاستراتيجية السورية التقليدية، وفي مقدمتها ترسانة الصواريخ والدفاعات الجوية، التي لم تتضرر بعد، بشكل كبير، رغم الصراع المسلح الدائر في البلاد منذ سنتين ونصف.

فضلاً عن أن موافقة النظام على المبادرة مثلت شكلاً من أشكال الحرص على التجاوب مع المجتمع الدولي، ووفّرت له فرصة إشغال المجتمع الدولي بسلاحه الكيميائي فيما يستمر هو في مواجهة المعارضة المسلحة على الأرض، غير أن هذه الموافقة في المقابل يمكن أن تجعل استخدام الأسلحة الكيميائية ضد قوات المعارضة أو المدنيين السوريين أمراً غير ممكن، مما يخلق بيئة أكثر آماناً لأعمال المعارضة السورية العسكرية والمدنية، كما يمكن أن يؤدي إلى تخفيف حدّة الرعب الذي ساد بين المدنيين بعد قصف الغوطة الشرقية بالسلاح الكيمائي.

٤. **وبالنسبة لإيران** فقد أسهمت المبادرة في تراجع التركيز على ملفها النووي لحساب الملف السوري، وحالت دون تزايد الضغوط عليها، وربما شكلت فرصة للرئيس الإيراني الجديد لتقديم إيران إلى العالم بصورة الدولة المنخرطة في الجهود الدبلوماسية فيما يتعلق بالسلاح الكيميائي السوري، وربما في المستقبل فيما يتعلق بحل الأزمة السورية من خلال مؤتمر جنيف-٢، وبالتالي يمكن لإيران أن تلفت الانتباه إلى تطور موقفها هذا بوصفه مؤشراً على استعدادها للتعامل بمرونة فيما يتصل بملفها النووي بين يدي اجتماعات ٥+١، وهو ما يدفع باتجاه إعادة الاعتبار لإيران كلاعب أساسي في المنطقة يملك أوراقاً قوية تتعلق بمصالح الدول الكبرى.

وقد اعتبر الاتصال الهاتفي بين الرئيس أوباما والرئيس الإيراني (بتاريخ ٢٨/ ٩/ ٢٠١٣) مؤشراً على بداية تحوّل في العلاقات الإيرانية- الأمريكية قد تفضي إلى تفاهمات بخصوص ملف إيران النووي، وربما تتجاوزه للتفاهم على ملفات إقليمية أخرى، لا سيما أن إدارة أوباما فضلت منذ البداية الخيار الدبلوماسي للتعامل مع الملف إيران النووي.

٥. **أما تركيا** التي أبدت حماسةً للضربة الأمريكية العسكرية وذهبت بعيداً حين دعت إلى أن يكون هدفها المعلن هو إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، فقد تسببت المبادرة في تراجع دورها الإقليمي والدولي فيما يتعلق بالملف السوري، وذلك لمصلحة الدور الإيراني.

٦. وقد يندرج في الخانة ذاتها **الدور العربي**، والمقصود هنا الدور الخليجي، الذي تم تغييبه بسبب هذه المبادرة، وهو الطرف الذي يلعب دوراً مهماً في دعم المعارضة السورية المسلحة على الأرض حسب مختلف التقارير.

٧. أما **إسرائيل** فيتنازعها رؤيتان فيما يتصل بالمبادرة الروسية، تسعى أولاهما إلى خلق وتهيئة الظروف لضرب إيران، وخاصة ما يتعلق ببرنامجها النووي، وهي ترى في المبادرة الروسية لتسوية الملف السوري تهدئة للأوضاع في المنطقة، وربّما تؤدي إلى ضياع "فرصة" ضربة أمريكية لسورية يمكن أن تورط إيران وتفضي إلى ضربها بمشاركة إسرائيلية، وتتبنى هذه الرؤيا حكومة اليمين بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي شدد خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة على "ضرورة الدمج بين إيجاد تهديد عسكري ذي مصداقية إلى جانب فرض عقوبات صارمة"[٥] في التعامل مع إيران.

أما الرؤيا الثانية فتذهب إلى أن إزالة خطر السلاح النووي الإيراني يكون من خلال المسار السياسي والاقتصادي وإعطاء دور إقليمي لإيران، وهي رؤية تتبناها دوائر صهيونية مؤثرة في اللوبي الصهيوني المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة.

غير أن إسرائيل لا يمكنها أن تغض الطرف عن أن المبادرة الروسية ستخلصها من السلاح الكيميائي السوري وتُعزز من مكانتها الإقليمية على الصعيد الاستراتيجي، وربما أسهمت المبادرة بتراجع دور تركيا في الملف السوري، وهو ما قد يرضي إسرائيل في ضوء توتر علاقاتها بتركيا، وذلك رغم أن هذا التراجع قابله تنامٍ لدور إيران في الملف السوري، وهو ما يشكل مصدر قلق لإسرائيل على المستوى الاستراتيجي.

[٥] أنظر موقع مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، ٢٠١٣/٩/٣٠، في:
http://www.pmo.gov.il/Arab/MediaCenter/Events/Pages/eventwhite300913.aspx

رابعاً: التوقعات

تذهب التوقعات بشأن قرار مجلس الأمن والمبادرة الروسية في ثلاثة اتجاهات أساسية:

- **أولها أن يفشل تطبيق القرار والمبادرة** على افتراض أن أغلب الأطراف المعنية وافقت مبدئياً لكسب الوقت وتجنب تداعيات غير مرغوبة، وهي تُبيِّت نوايا أخرى، خاصةً وأن تطبيق القرار يواجه الكثير من التحديات والعقبات، سبقت الإشارة إليها، قد تؤدي إلى فشله أو إفشاله. وربما يعني فشل تطبيق القرار والمبادرة العودة إلى مربع الضربة العسكرية أو التهديد بها مجدداً.

- أما الاتجاه الثاني فيرجح **تطبيق القرار والمبادرة** من خلال توافق دولي على تنفيذ القرار الدوليّ الذي رأت فيه كل الأطرف نوعاً من الحل الوسط يحفظ جزءاً من مصالحها، ومن المتوقع أن يكون لنجاح تطبيق القرار والمبادرة انعكاسات قوية على احتمالات التسوية السياسية للأزمة السورية من خلال مؤتمر جنيف-٢.

- بينما يتأرجح الاتجاه الثالث **بين الفشل والنجاح** لأن قرار مجلس الأمن يحمل في طياته بعض عوامل الإحباط والفشل بسبب التحديات التي تواجه التطبيق، لكنه قد يُبقي الأوضاع على ما هي عليه على الأرض لفترة من الزمن تسمح لمختلف الأطراف بإعادة تقييم مواقفها والتقدم باتجاه خيارات أخرى، ومن شأن غياب صدق النوايا وعدم رضا أطراف إقليمية وفي المعارضة السورية أن يعزز حالة الإحباط من إمكانية النجاح في تنفيذ المبادرة.

الخاتمة

على صعيد الأزمة والحرب الأهلية في سوريا فلا تزال الأوضاع على ما هي عليه قبل المبادرة الروسية وبعدها، حيث استمرت الحرب تحصد أرواح السوريين وتشردهم وتدمر بلادهم؛ ذلك أن هذه المبادرة ركزت في الأساس على نزع السلاح الكيميائي السوري. ومع ذلك يبقى الاحتمال مفتوحاً أمام تسوية سياسية شاملة

انطلاقاً من إعلان جنيف-١ في حال انسحبت التفاهمات الروسية- الأمريكية بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية إلى الشق السياسي.

وبمنظور أوسع قد يتعدى الأزمة السورية، ولكنه يبقى على صلة بها، فقد طرحت المبادرة الروسية أسئلة عديدة بشأن البيئة الإقليمية والدولية لا تزال تحتاج، حسب تقدير فريق الأزمات العربي، من المختصين في العلاقات الدولية إلى قراءة متأنية وعميقة وصولاً إلى نتائج دقيقة، ومن هذه الأسئلة ما يتصل بالعلاقات الأمريكية- الروسية والتحولات بشأن مكانة روسيا الدولية، وكذلك العلاقات الأمريكية- الإيرانية وإمكانية التحول فيها على خلفية "التفاهم" على ملف إيران النووي وما يمكن أن يتركه ذلك من انعكاسات على تزايد نفوذ إيران الإقليمي، وربما على تشكّل مشهد إقليمي جديد سوف يترك آثاره على كافة دول الإقليم، ومن ضمنها الدول العربية وتركيا وإسرائيل.

كما فتحت المبادرة والتحركات اللاحقة تساؤلات حول عمق التفاهمات الأمريكية- الروسية وأثرها على تحقيق الاستقرار ووقف سباق التسلح في المنطقة، سواءً ما يتعلق بالملف النووي الإيراني أو الربيع العربي، أو التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، أو الأمن في الخليج أو تنامي الصراعات الطائفية، وغيرها. ويبقى التساؤل الأشمل في هذا السياق عن إمكانية توصل الولايات المتحدة وروسيا إلى صفقة إقليمية ودولية شاملة يتم تنفيذ فصولها تدريجياً.

Executive Abstract

Russia's Initiative to Destroy Syria's Chemical Weapons

In the aftermath of the chemical shelling of Ghouta in East Damascus on August 21, 2013, the US threatened to launch a military attack on Syria. However, Russia came up with an initiative to destroy Syria's chemical weapons, which the Syrian regime approved at once. Upon Russian-US understandings, talks took place in the UN Security Council and ended in Resolution 2118 on September 27, 2013. There was an unprecedented international consensus on the crisis since the armed conflict began in March 2011.

The resolution made general, short references to an overall political settlement – without a definite schedule – based on Geneva Convention 1, which stipulates the persistence of the regime or parts of it within a partnership with the opposition. But, more importantly, it focused on the destruction of Syrian chemical weaponry within a time framework before the end of June 2014, which almost coincides with the end of Bashar Al-Assad's term in July.

The proposal represented a great chance for all relevant parties to gain further time looking for suitable political ways out of the status quo with maximum advantages. It also had other impacts detailed by the report.

The implementation of the resolution is likely to face several obstacles. In political terms, the intentions of different parties – especially those of the regime and Washington – play a significant role in this matter. Furthermore, others in the region and in the opposition are unenthusiastic about the content of the initiative and the resolution. Other aspects have to do with the security of the international teams; the degree of cooperation on the part of Damascus and the armed groups with regard to the inspectors' efforts' requirement; availability of financial resources as well as technical and structural conditions for destruction; and the treatment of possible environmental effects of chemical substances.

There are three scenarios for the future of the Russian project and the UN resolution. First, the execution may fail, assuming that most relevant parties have given

an initial approval to gain time and avoid undesirable repercussions. If they are not carried out due to the challenges or the attempts to hamper them, a military strike – or the threat to launch one – might be back. Second, they may take place by means of an international accord if all the parties find it a middle way to maintain their interests. Third, the same circumstances may continue for a while if the difficulties keep going, allowing the disputants more time to re-evaluate their stands and take other options.

On the ground, the civil war is still taking the lives of Syrians, making them homeless and destroying their country before and after the initiative. The reason is that it concentrated on the chemical weapons. However, if the US-Russian understandings depart from Geneva 1 to the political side, it is hoped that a comprehensive settlement would be reached.

In relevant, broader terms, Moscow has raised a number of regional and international questions which, according to the Arab Crisis Team, need specialists' deep answers leading to accurate outcomes. Some of them are on US-Russian relations, shifts in Moscow's international status and US-Iranian ties. Any developments on Tehran's nuclear issue would have certain impacts, such as increasing its regional influence and, perhaps, forming a new scene affecting all the neighbours countries, including the Arab states, Turkey and Israel.